

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

تذاتة المفظة

٤
١٢٤

هذه الرسالة للعلامة المحقق
الفهامة عمدة المحققين والمدققين
مولانا برهان الدين الشيخ
ابراهيم بن الشيخ حسين
بميرزا زاده الخنفر
ترجمة السراج
وسمع
ام

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام، وعلى آله وأصحابه
الطهار، وبعد من فقهه كلمات أوضحت بها معاني بعض
المسائل التي جوتها في مشروعيته العمة للمكي في شهر الحج
فقلت بسم الله الرحمن الرحيم رب زدني علما وقلها منه
وكما واحفظني من بكد من امتداد قلبه حسدا وظلما
جهلا منه بنفسه متبعها هواه في يومه وأمهه وكأنه
لا يعلم انه نقيلا بالسؤال في رصده، وصلى الله على سيدنا محمد
سيد الأصفى الأخيار وعلى آله وصحبه الأنبياء الأبرار
وبعد فقد ذكر السؤال والقبول والقال من غير استناد إلى
دليل ينفصل به المقال وتقرر بين الخاص والعام من كون القوة
في شهر الحج للمكي ومن عباده مكروه كراهة تحريم ومعصية
وأنها لم تشرع في حقه في هذا الزمن أي شهر الحج وافترقا
فرقتين فمنهم من قيد الكراهة بما إذا حج من عامة دون من لم
يجح ومنهم كره ذلك مطلقا والكل معطل بأنه يصير متمسكا
بذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله، فطلبت بعض الفضلاء الذين
دأبهم الوقوف عند الصواب والرجوع إليه من المجاورين
بالحرم الشريف وجه الصواب في المسئلة وما هو المعول عليه
عند النقل فتعذرت منه لكن أهل الضلال والاضلال

المستقلين

المستقلين بما لا يعينهم، ثم أتى استخرجت الله تعالى في جمع ما قاله
علما في المسئلة في الامهات التي عز وجودها وفات الجهلة
الذين ابتلاههم الله تعالى بالمقت والحقارة بين العالمين فهم معانيها
وقيودها وارثوا اعداء مرتبة عندهم انهم يجران يروا
المسئلة اعتمادا على فهمهم وارثوا الخطاء وطرزوا في الحيا
يذكرونها ويحرفونها وليس ذلك الا بقوة الله تعالى والاستناد
اليه لا مولا سواه نسيله اللطف والهداية والحماية من اهل العقاب
فنعول وبالله التوفيق قال في كتاب الآثار الذي هو جمع الامام
محمد والمرجع في النقل في المذهب قال محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
رحمته عن حماد عن ابراهيم في رجل من اهل مكة اعتمر في شهر
الحج باز أتى بأفعالها كلها وحل منها ثم حج من عامه ذلك
قال ليس عليه هدي بعينه أي لا يجب عليه دم شكر في رخصه
بأداء العمرة في وقت كانت العرب ترى العمرة فيه من الجحور
ففسخ الاسلام ذلك بآية التمتع لأن العمرة اصل في باب التمتع
لما ان الرفق والرفق يحصل بشر عتيها في شهر الحج لا بشرية الحج
في وقته وهذا كان عتقا بالعمرة أي ارتفاعا بالاحترام
الشرع فيها في وقت الحج فصار مرتفقا بالعمرة ولم يكن له هذا
الارتفاع ونص في الاسرار ان المكي اهل المنفعة والقربان إلا
انه مع الامام لا يتصور منه فتأمل فذلك قال بعينه انه

فل

متنع لعدم صدق حد التمتع عليه حتى ان بعض حنفية العصر امر
كل من دخلت عليه اشهر الحج من اهل مكة وهو بالطائف ان يرتكب
الحيلة التي ذكرها علماء ونا في مجازة الميقات بلا احرام ليلا
يصير متمتعاً وتبعه من لا معرفة له ولا يقيد به وهو عليها الآن
نعوذ بالله من ترك ما اوجب الشرع بلا موجب يعذر به العبد
وتظهر كماله في مجالس وهو عار عن العلم جملته كافي وفي
شرح الكرخي للقدوري فصل وليس لاهل مكة ولا لاهل المواقيت
ومن بينها وبين مكة تمتع ولا قران وقال الشافعي يصح تمتعهم
وقرانهم لنا ما روي ابن عمر انه ليس لاهل مكة تمتع ولا قران
وتخصيص العبادات بما كان لا تعمل الا من طريق التوقيف
لان لا يصلح منهم موجب التمتع من الهدى فلا يصلح منهم
التمتع كالصبي والمجنون ولان التمتع والقران جعل لاهل
الافاق ليرتفعوا من احد السفين وهذا المعنى لا يوجد في
اهل مكة انتهى وفيه عند ذكر الامام وقد ثبت من اصلنا
ان تمتع المكمل لا يصلح لما يحصل له من الامام انتهى قال محمد
وبه ناخذ مشر الحنفية وعليه اهل المتون والشروع فليف
يتوضه ان الامام ينقولان بان التمتع يتصور من المكمل وهو
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ينص في جواز العمرة للمكمل في اشهر
الحج من غير نقص في عمرته مطلقا فقد افاد ان العمرة والحج

بعدها

بعدها للمكمل جازية مشروعة بلا كراهة بانه التمتع غير انه
لا هدي عليه بذلك لان الدم مقيد بشرط ان تكون عمرته
بسفر ولا يدل بين الحج والعمرة باهله بخلاف التمتع الاقابي
لانه يترخص ويترفع بالانبيؤ من المكمل فعمله بالدليل
القوي قال العلامة الرغزاني كوفي قدم مكة في اشهر
الحج فطاف لها وسعي وحلق ثم اتخذ مكة دارا او اوى
البصرة واتخذها دارا ثم حج من عامه ذلك فهو متمتع
اصل المسئلة ان التمتع هو الذي اعتمر في اشهر الحج وحج
من عامه ذلك في سفر واحد تحقيقا للوصل بين الحج
والعمرة فان الله تعالى قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج بدأ
بالعمرة ثم جعل الحج غاية له ولن يكون ذلك الا ان يكون
العمرة متصلة بما ضربت له الغاية ولن يكون ذلك الا ان
او ان يعتمر في اشهر الحج ثم حج قبل ان يخرج من الحرم حتى يكون
متمتعاً بالعمرة الى الحج ويجوز ان يعتمر في اشهر الحج لانه لا يقدر
ان يصل الحجة بالعمرة في اشهر الحج من اكبر الكبار فتسبح الله
تعالى بالحجة ويكون ذلك الاوان يصل بها الحجة احراماً او
يصل بها سفا حتى يحصل الوصل بالقدرا الممكن واذا اعتمر في
اشهر الحج ولم يخرج عن العمرة حتى احرم بالحجة واتى بالحجة
او خرج عن العمرة ولكن لم يعد الى اهله حتى حج يكون

بالحجة لان الغاية تكون متصلة مع
الحج والعمرة في اشهر الحج

ذلك بشرع التمتع في اشهر الحج
او جبه وصل العمرة صلح

متنعا ما اذا اقام عكزة فقد تروق باداء النسكين بسفر
واحد في شهر الحج انتهى وقد مرع بذلك اي عشر وعية
العمرة للملكي بلا كراهة في اسهر الحج مطلقا بعض الشراح
لكتب الامام محمد رحمه الله تعالى المحدة في النفل والنفيرج
والخرج من غير خلاف كصاحب القوس في اصول الفقه
العلامة الدبوسي رحمه الله وغيره من الشراح المتأخرين
بما نصد لا متعة ولا قران عندنا السادة الحنفية بل كان
وراء الميقات اي من حاضرا المسجد الحرام المكي وغيره على
علي معنى ان الدم لا يجتسكا في حقهم لعدم اتيانهم
بقربة اختص بها الافاق وفي شرح الكرخي قالوا في
المكي اذا احرم بالعمرة بعد ما خرج الي الكوفة وساق
لهدي لم يكن متمتعاً بها وصحوا الإمامة مع سوق الهدى
انتهى وقال الدبوسي لم يبع من المكي المتعة لا بعد ادم
شرط الاداء وكذا القران مثل المتعة قال المكي اذا احرم
بالعمرة وساق الهدى هو حين ما يجزى حجهم والامام
القاطع بينهما متحقق فلما كان الرفع قائما مقام القفا
منع ثبوته ولما لم يثبت التمتع لم يبع سوق الهدى وفي
شرح الاسيبي للجامع الصغير المرتب المكي ومن كان
متر له داخل المواقيت اذا احرم بهما جميعا فانه

يرفض

يرفض العمرة وعليه لرفضها دم وقضائه العمرة بعد ذلك
لان العمرة اصغر النسكين ثم قال وفي الموضوع الذي يجب
عليه الرضا اذا لم يرفض ومضى على ذلك كان عليه دم
يجمع بينهما كالمكي اذا تمتع او قرن كان عليه شاة به
انتهى افاد ان المنوع منه المكي انما هو الجمع بينهما
احراما وهو منهي عنه اما اذا احرم بالعمرة مفردة
وحل منها ثم احرم بالحج وحج فلا كراهة ولان النبي
لم يشملها فتأمل وليس بمنفعة لهما هو نفس محمد في الآثار
الذي سمعته فافهمه وقال الدبوسي واما منافي
المسئلة اي لا متعة ولا قران للمكي علي وعبد الله بن عمر
وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم اما التمتع فلا
لا يتصور منه تمتع للامام الذي يوجد بينهما وهو
تروله باهله يقال لم باهله اي تزل وهو يزورنا
لما ما اي غبالا ن عدم شرط وجود التمتع الموجب
لدم شكر قال العلامة الدبوسي وروي محمد في الاصل
عن ابن عمر وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما ان
الامام بالوطن يقطع المتعة فدل ذلك على ان عدم
الامام شرط لكونه متمتعاً ولا وجود للمشرط وبدون
شرطه ولا يكره ذلك له يعني اتيانه بالعمرة في الشهر

هذا هو الموضوع الذي يجب عليه الرضا اذا لم يرفض ومضى على ذلك كان عليه دم يجمع بينهما كالمكي اذا تمتع او قرن كان عليه شاة به انتهى افاد ان المنوع منه المكي انما هو الجمع بينهما احراما وهو منهي عنه اما اذا احرم بالعمرة مفردة وحل منها ثم احرم بالحج وحج فلا كراهة ولان النبي لم يشملها فتأمل وليس بمنفعة لهما هو نفس محمد في الآثار الذي سمعته فافهمه وقال الدبوسي واما منافي المسئلة اي لا متعة ولا قران للمكي علي وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم اما التمتع فلا لا يتصور منه تمتع للامام الذي يوجد بينهما وهو تروله باهله يقال لم باهله اي تزل وهو يزورنا لما ما اي غبالا ن عدم شرط وجود التمتع الموجب لدم شكر قال العلامة الدبوسي وروي محمد في الاصل عن ابن عمر وسعيد بن المسيب رضي الله عنهما ان الامام بالوطن يقطع المتعة فدل ذلك على ان عدم الامام شرط لكونه متمتعاً ولا وجود للمشرط وبدون شرطه ولا يكره ذلك له يعني اتيانه بالعمرة في الشهر

وبهذا كله يعلم ان ما ذكره الا سيحائي في الشرح الكبير وفيه
على الطحاوي وما في تحفة الفقهاء من ان اهل مكة اذا
تعموا او قرئوا فقد اساءوا ولزمهم لاساءتهم سبهم
متمعين لما كانوا على صورتهم يعني اذا اجتمعوا بين احرام
العمرة والحج وهو اصل صور التمتع المشروع لان اضافة
الاحرام الى الاعراف في حق النبي والا فلا وجود بلا شرط
جناية كما في النهاية وغيرها من كتب المذهب قال العلامة
الرفعي في اصل هذا الجمع بين احرام الحج والعمرة عند
ويؤيد ما قلناه من انه المراد من توهمهم واهل مكة اذا
اذا تعموا الى اخره ما قال بعضهم في شرح الجامع
الصغير مكى ومن تعناه فمن ليس له التمتع والقران اهل
بعمرة ثم اهل الحج او على العكس فانه يكون مسيئا ثم ينظر
ان احرم بعمرة او لا ثم بالحج ان لم يطف لعمرة فانه يرفض
العمرة ويضي على حجة وعليه دم لرفض عمرة وقضائه
فان مضى فيهما لزمه دم لجمع بينهما على بيان علق
وجوب الدم بالحج لانه المنهي عنه حتى لو افرء بحل منها
لا دم عليه ولا اساءة وفي شرح قاضي خان للجامع وان
مضى عليهما اجزاه لانه اذا هما كما التزم الا ان مني والمهي
لا يمنع تحقق المهني وعليه دم لجمعه بينهما لانه يبنى التفتا

في العمل بارتكاب مني عند الخيرة وابن النقص الخاص بها اذا
اخرت بينهما وفي البحر العميق في وقت غير مشروع فصار حائرا
بالجمع بينهما وفي شرح الجامع للمرتاشي وان طاف لعمرة
اربعا وزيادة مضى عليهما وعليه دم لجمع بينهما لانه صار كما
لمتنع ولا تمتعه فهل يسوغ القول بان من اتى بعمرة من اهل
مكة في الشهر الحرام صار متمتعاً مع هذا النقل الموضح لعقود
بعضهم ان المكى ومن عفا لوعتقوا الحج او يقال بالاساس
والكراهة في عمرة المكى وفي منتهى المحيط للمام العيني
لواحرم المكى بعمرة الحج قبل ان يطوف لعمرة ورفض العمرة
فان لم يرفض ومضى فيهما لزمه دم لجمع بينهما لانه لا يجوز
له الجمع انظر كيف قيد عدم الجواز بالجمع لا الاضداد بالعمرة والحج
من عامته ثم قال فاذا جمع فقد احتمل وزرر فله لزمه الكفارة
ثم لا بد من رفض احدها تزوجا من المعصية التي حصلت
بالجمع وفي البدائع لو جمع المكى بين الحج والعمرة في اشهر الحج
فعليه دم كفارة الذنب لا ريكابة المنهي عنه لادم شكر
النعمة عندنا لانه ذلك خاص بالافاق في هذا الحرام في صريح
في كون الدم والاساءة للجمع بينهما احراما حتى لو احرم
بالعمرة في اشهر الحج ثم حل منها واحرم بالحج وجب من عامه
لاكراهة في ذلك ولا معصية لفقده الوجوب لها والله اعلم

٧
نواصر ٤٠

٢٩

فان جواب القائل بالكره من خصص الكراهة غير ان
ان حج لا من لم يرد الحج ولم يقم على ذلك دليلا والحاصل
من جميع ما شرحناه وفضلناه ان العمرة في اشهر الحج للكي
ومن كان عفاة من حج او روي غير مشروعة في حقة
جائزه لا كراهة فيها مطلقا ودليله ما قدمناه من الكتب
المذكورة بل يثاب عليها وان حج من عامه وكراهة في ذلك ولا
يحرعها ولا يثاب عليها ما لم يجمع بينهما احراما كما رايته منقولين
الكتاب الذي عليها المعقول ولا يجوز العذر والعمارة وما
في مناسك المنارة رحمه الله السندي تزيل مكة ومن بعده فهو
تقليد لبعض اهل المناسك المتأخرين فما فهموه وقالوه
في ذلك بموجب عبارات وقعت في بعض الكتب واللام يقع
اخذوا ذلك منها كما يعلم ذلك نقلناه صريحة ولعدم وقوع
على النقل الصريح ومن جهلهم ما حكم به شيخنا الشيخ
قطب الدين في منسكه بان الاعتمار في حوائج مكة وفي اشهر
الحج وان الكراهة تحريمية لتصرفهم بالاساءة في حقهم وان
في كلام العلامة بن الهمام جنوح الى عدم انقضاءها من
اهل مكة الحرم في اشهر الحج والله اعلم اقول هذا اندالا
تجب اجابته لان الاساءة لا توجب التحريم وليس هذا محلها
الذي قاله نقلة المذهب كما سقته منقولا ولم نر في كلامه

ابن

ابن الهمام ما يفيد جنوحه الى عدم انقضاء العمرة في اشهر الحج
لاهل الحرم وعلى كل حال فالمحل محل الاتباع ولا نظر الى
الاجتاه مطلقا والله اعلم وقد رايته ما هو الوجه لنا والمسند
في ذلك مرجح فيما حكيناه عن نقلة المذهب ولا عمل للدلالة
المستلزمة مع الصريح فكيف اذا كانت غير مشروعة والله اعلم
تمة العمرة في اللغة الزيارة يقال اعتمر فهو معتمر اتي
نزارا وقصد وقيل انها مشتقة من عمارة المسجد الحرام وفي
الشرع الطواف والاحرام والسعي والحلق واجت فيها
وقولهم العمرة من حجر الجوز ابي اعظم الذنوب وهذا
من تحجياتهم الباطلة الماخوذة من غير اصل والحجور
الانبعاث في المعاصي وقد حرم حجر من باب نضير كما قاله
العيني وقال الاجل من اسوء السيئات وقال ابن حبان في صحيحه
ان عمرة الجعرانة كانت في سوال قال المحر الطبري ولم ينقل
ذلك احد غيره فيما علمت والمشهور انها في ذي القعدة وقال
الطبري ان الثلاث كانت في ذي القعدة واما العمرة الرابعة
فهى التي مع حجة عليه الصلاة والسلام وكانت افعالها في
ذي الحجة بلا خلاف كذا قاله العلامة العيني في شرحه
للبخاري الذي ليس له ثاني في بابة اقول والذي في الموطي
للإمام محمد بن الحسن انها ثلاث حيث قال حدثنا مالك

قال **شاه شام بن عروة** عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يعمر الا ثلاث عمر احدها في شوال والثنتين في ذي
 القعدة انتهى **وهذا** اخر ما ينسجعه وتقريره من النقل
 والله الهادي للصواب **تحريرا** في مستهل شوال عام ثلاثة
 وثمانين والف وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه وسلم
 وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله اولا واطرا وهذا
 اخر ما قصدناه من البيان وبزال العجب وبطل الشوب
 الذي هول به من لادراية له ولا زاوية في المذهب وابق
 وارعد ونسب الله تعالى التوفيق والسلام **تحريرا** في
 ثامن عشر جمادى الاولى سنة **سنة** وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى اله وصحبه وسلم وتكافى الفراغ من فساختها ثامن
 عشر جمادى الاولى سنة **سنة** احسن الله ختامها خذمة

العبد الفقير الراجي عفوريه الغني
 الحنان محمد بن احمد درويش
 غفر الله له ولوالديه
 وجميع المؤمنين
 امين
 ام

تحريرا

